العدد (1610) السنة السابعة - الخميس (17) أيلول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

صراع الأرياف على سلطة المدينة

حميد قاسم

الاطراف المهمشة، غالبا ما تكون بيئة خصبة لا تبارى في تأسيس حواضن الاستبداد والعنف والقسوة المدفوعة أو المأخوذة بفكرة الانتقام وشهوتها العارمة – اللذيذة، كما يرى علماء النفس مثل يونغ وفرويد– خاصة إذا توافقت معها نفوس مهزوزة وأرواح لا تعرف إلى الرفعة سبيلا.. مثل هذه البيئة حادة في تطرفها، خاصة إذا ما تضافر الفقر والجهل والاضطهاد والتهميش والازدراء.. هذه البيئة قد تنجب "أنبياء" ومصلحين وعلماء ومفكرين وشعراء ومغنين وملونين وممثلين بارعين، والسير حافلة بهؤلاء، فلطالما كان "الانبياء" فقراء أو أيتاما أو رعاة غنم حتى، لكنها في الوجه الثاني لها تمارس تطرفا مقابلا لكنه بشع حين تنجب القتلة والسراق والزناة والمبوّقين والإمّعات والجلادين والمخبرين. فمرة تمنح المدينة أو الوطن خيرة الشعراء والسياسيين والشهداء أيضا –أنظروا مدينة الثورة مثلا– لكنها في لحظة طبيعية تماما لا تطلق إلى المدينة سوى القتلة واللصوص، فما بالك لو ألقت المقادير بين يديها –في لحظة مرتبكة– مصير وطن بأكمله، عارية إلا من فكرة الإنموذج الذي لم تعرف سواه: الأخ الأكبر أو الأب القاسي الذي لطالما أرهقنا العلامة سيغموند فرويد بنظرية قتله من قبل الأبناء ودوافعها العديدة، ومنها الجنسية؟!

هذه الأطراف التي تحيط بالمدن –خاصة العواصم– ترفد المدينة بهؤلاء وهؤلاء: المبدع والباني، واللص والقاتل المأجور، في اللحظة الخطأ التي لطالما تتكرر بلا انقطاع، ينحّي الثاني الأول جانبا ليعيث في المدينة أو الوطن فسادا، هكذا أرى تأريخ بغداد في عصرها الحديث: هجومات الجانب السيئ من حزام الفقر تتعمق وتعربد في شوارعها، بعد أن يذبح أخاه الجميل في بيته –هابيل وقابيل مثلا– ثم ينطلق ليعيث فسادا في الحاضرة–المناوئة.. رمز الإذلال–.. لذا لم يحكم بغداد –غالبا– واحد من أبنائها، حتى عبد الكريم قاسم الجنرال القادم من الثكنات عاش في الصويرة أهم مراحل تكوينه الفكري والعقلي، وانظروا تجدوا أن تاريخ عاصمة العراق، تجسيدٌ لصراع قرى وأرياف بعيدة عنها، لكن أبناء تلك القرى يواصلون الزحف عليها ويغذّون الخطى إليها منذ قرون.

اليوم أتلمس في بعض ما دار خلال السنوات الماضية –وأنا مندهش– شيئا من هذا الصراع، كلما نظرنا معا إلى بؤرة الأحداث، بغداد التي حكمها النازحون إليها من شمالها الغربي عادة، وهاهي الأقدار تتيح للمرة الأولى أن تنقلب البوصلة باتجاه الجنوب والشمال البعيد غير العربي، لكن الصراع هذه المرة لم يقتصر على تلك الأطراف القديمة– التي صار بعضها النازح في بدايات القرن الماضي جزءاً منها– بل تفاقم بين وافدي الأربعينيات من الجانبين، بمؤازرة الأطراف التي تحادّ العاصمة وتنام على حافاتها، لذا ليس غريبا أن يحتدم الصراع بين قوى جديدة تتطلع إلى سلطة حرمت منها مثلما حرمت من حقوقها بحكم المواطنة، وقوى وجدت إن المدينة التي استولت عليها دهرا وحكمت البلاد انطلاقا منها، تكاد تفلت من بين يديها إلى الأبد، فيستقوي كل طرف منهما بأرياف أقرب إليه روحيا وجغرافيا، هكذا ينبغي أن نرى مناطق التوتر على حافات المدينة: الثورة والشعلة والزعفرانية والأمين والبلديات، والطارمية وعرب جبور وأبو غريب والمشاهدة.. وشيئا فشيئا تتسع الدائرة كالموجة وصولا إلى اليوسفية وخان ضاري وبعقوبة والضلوعية والمدائن وخان بني سعد والصويرة والحفرية والمحمودية.. الخ.

لا أريد أن أبدو بغداديا متطرفا، لأني مولود فيها، فأنا في حقيقة الأمر، أنحدر من عائلة نزحت في يوم ما قبل ستة عقود، من الريف كذلك، كما إني لا أريد التعميم، فقد ذكرت الجانب المضيء في تلك المستودعات العظيمة التي ترفد المدينة الهرمة وتجدد شبابها بالإبداع، لكني أتحدث عن الجانب الآخر، المأزوم والمعقد، الضحية التي لا تحسن سوى ارتكاب الأخطاء لتصنع الجلاد، وتغتنم الفرصة، إن أتيحت، لتكون جلادا يذوب وجداً في معلمه وقامعه الأول.. الذي تنشد له: آه أيها الجلاد، يا عذابي..!

انقلاب في اليابان!

د. عبدالله المدني

انقلابا قد حدث في الحياة السياسية اليابانية، وبأن النتيجة تعكس رغبة اليابانيين في التغيير على النحو الذي حدث في الولايات المتحدة أثناء انتخاباتها الرئاسية الأخيرة في عام ٢٠٠٨، أي خلافا لما هو رائج عنهم من أنهم تقليديون وغالبا ما يتجنبون المغامرة أو حتى التصريح العلني برغبتهم في تغيير الشائع والدارج.

والمعروف أن الحزب الليبرالي الحر الذي خسر انتخابات الشهر الماضي هيمن على الحياة السياسية في اليابان منذ عام ١٩٥٥ فيما عدا فترة قصيرة جدا ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، رغم وجود عدد من الأحزاب الأخرى، بل وظهور أحزاب من رحم الحزب الليبرالي نفسه كنتيجة لانشقاقات في صفوفه.

أما البعض الأخر – من أمثال أستاذ الشؤون اليابانية في جامعة كولومبيا الأمريكية البروفسور جيرالد كورتيس – فقد توقف عند الحدث للقول بأنه مقدمة لظهور الثنائية الحزبية في الحياة السياسية اليابانية. بمعنى وجود حزبين كبيرين يتناوبان على السلطة، وانتهاء احتكار الحزب الليبرالي الحر للحكم. ومثل هذا الكلام تردد حينما خرج الأخير لأول مرة من الحكم في عام ١٩٩٣، ثم تردد لاحقا حينما أظهرت بعض الاستطلاعات تقارب الحزبين في الشعبية والنفوذ المالي، غير أنه سرعان ما أسدل الستار عليه بالخروج المؤلم لحزب اليابان الديمقراطي من الحكم قبل أن يكمل عاما واحدا في السلطة، وتحقيق الحزب الليبرالي لانتصارات مدوية على يد زعيمه الأسبق كونتشيرو كويزومي.

السؤال الذي طفا على السطح بعيد فوز المعارضة كان عن مدى قدرتها على الوفاء بوعودها الانتخابية في التغيير وحل مشاكل اليابان الاقتصادية والاجتماعية ممثلة في ازدياد نسبة البطالة والتضخم وعجز الاقتصاد والحاجة إلى تحسين الرعاية الاجتماعية وبرامج التأمين ضد الشيخوخة. تلك الوعود التي يعتقد البعض أنه من الصعب على "حزب اليابان الديمقراطي" تحقيقها بسهولة، لاسيما أن البرنامج الذي فاز على أساسه كان فضفاضا وخاليا من الإشارة إلى سبل التنفيذ ومواعيده، بل وستكون له نتائج وخيمة على الميزانية العامة في حال تنفيذه – مثلا وعد الحزب الفائز بزيادة الإنفاق العام في صورة إقامة مشاريع إنشائية ضخمة أملا في كسب أصوات رجال الأعمال ممن يقترعون تقليديا لغريمه، كما وعد بإعداد ميزانية جديدة بمبلغ ٢,١٧٢ بليون دولار أمريكي تشمل زيادات كبيرة في المعونات المقدمة للأسر التي لديها طفل واحد وللأسر المسؤولة عن أقارب في سن الشيخوخة، كما تشمل زيادة مخصصات المنح الدراسية. ووعد أيضا بتخفيض الضرائب المفروضة على الشركات الصغيرة بنسبة ١١ بالمئة، ناهيك عن وعد بإلغاء الرسوم المطبقة على استخدام الطرق السريعة. وهذا إن صدق، فانه سيتسبب في حدوث عجوزات في الميزانية وإغراق البلاد في دين عام، ما قد يعجل بخروج الديمقراطيين من الحكم وعودة الليبراليين الأحرار إلى السلطة مجددا، أي تماما مثلما حدث في منتصف التسعينيات.

وفي هذا السياق يجدر بنا الإشارة إلى ما قالته الأكاديمية اليابانية "هيرومي كوباياشي" من أن الأمة اليابانية كلها تواقة إلى التغيير لكن كل فرد في البلاد يعلم مسبقا أن حزب المعارضة الفائز قد يفشل في إدارة البلاد، ليس بسبب ضعف مواهب رئيس الحكومة الجديد "هاتوياما" أو عدم تمتع زملائه بالرؤية الثاقبة والخبرة اللازمة، وإنما بسبب النفوذ القوي للحزب الليبرالي الحر وتمدده في كل المواقع كنتيجة لطول الحقبة التي حكم فيها دون منازع وخبرته الطويلة في تحقيق الإنجازات وتجاوز الصعوبات.

في مقابل الرأي الأخير، هناك من يراهن على بقاء الديمقراطيين في الحكم على شخصية رئيس الحكومة الجديد ومناقبه. فيوكيو هاتوياما الذي كثيرا ما وصفته أجهزة الإعلام اليابانية بجون كينيدي اليابان يعتبر من الجيل الرابع من عائلة سياسية مشهورة في اليابان. فجده الأكبر لأبيه "كازيو" كان رئيسا للبرلمان ما بين عامي ١٨٩٦ و١٨٩٧ خلال حقبة الإمبراطور الإصلاحي ميجي، كما شغل منصب نائب وزير الخارجية ورئيس جامعة واسيدا التي تعتبر من اشهر جامعات اليابان على الإطلاق. وجده لأبيه "ايتشورو" ترأس الحكومة اليابانية ثلاث مرات ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦، و هو الذي يعزى إليه إعادة الروابط الدبلوماسية ما بين طوكيو وموسكو، وإدخال اليابان إلى هيئة الأمم المتحدة. أما والده "ايتشورو" فقد كان نائبا لوزير المالية ووزيرا للخارجية. إلى ذلك فان جد هاتوياما من جهة أمه هو "شوجيرو ايشي ياشي" مؤسس شركة بريجستون التي تعتبر واحدة من كبريات الشركات المصنعة لإطارات السيارات في العالم.

وبهذه الصفة فقد ترك لابنته (والدة هاتوياما) ثروة ضخمة تقدر ببلايين الدولارات، منحت بعضها إلى ولديها "هاتوياما" و "كوينو" حينما أرادا دخول المعترك السياسي في عام ١٩٩٦ بعيدا عن الحزب الليبرالي الحر الذي تربيا في أحضانه. هذا علما بأن الابن الأصغر "كوينو" ترك حزب اليابان الديمقراطي وعاد إلى عشه الأصلي بعدما شعر بأن الأول لم يعد يمثل الوسط وإنما اتجه بعيدا نحو اليسار. وكمكافأة له عينه رئيس الوزراء المستقيل " تارو أسو" وزيراً للداخلية والاتصالات في حكومته وظل فيها حتى يونيو/ حزيران ٢٠٠٩.

من جهة أخرى فإن عائلة "هاتوياما" ترتبط بصلة قرابة بثلاثة من رؤساء الحكومات اليابانية السابقة وهم: ايشورو هاتوياما، وهاياتو ايكيدا، وكيشي ميازاوا. وبهذا فإن رئيس الحكومة الجديد يشبه سلفه الذي يرتبط نسبه بسبعة رؤساء حكومات سابقة من بينهم أول رئيس وزراء بعد الحرب العالمية الثانية وهو "شيجيرو يوشيدا".

لجهة تحصيله العلمي، يعرف عن "هاتوياما" أنه أكمل تعليمه الجامعي في جامعة طوكيو في عام ١٩٦٩، وأنه حصل على الدكتوراه في الهندسة من جامعة "ستانفورد" الأمريكية الشهيرة في عام ١٩٧٦، وأنه عمل أستاذاً مساعداً في كلية إدارة الأعمال في جامعة "سينشو" اليابانية قبل أن يدخل البرلمان مشرعاً في عام ١٩٨٦ ممثلا للحزب الليبرالي الحر الذي تركه هو ومجموعة من زملائه في عام ١٩٩٣ عشية تعرض الحزب لأول خسارة في تاريخه، وذلك من أجل تأسيس حزب جديد عرف باسم " ساكيغاكي". ورغم أن الرجل حصل على زعامة الحزب في عام ١٩٩٩، إلا أنه آثر أن يستقيل قبيل الحيرة التي وجد رموز الحزب أنفسهم فيها كنتيجة لدمج حزبهم مع الحزب الليبرالي بقيادة "ايشيرو أوزاوا" في عام ٢٠٠٣. ذلك الدمج الذي تسبب في تحول "هوتاياما" إلى شخصية حزبية هامشية وغير مؤثرة لبعض الوقت.

ويتخوف البعض من أن يتسبب التنافس المعروف ما بين "هاتوياما" و "أوزاوا" وشخصيتيهما المتباينتين (على خلاف "هاتوياما"، يعتبر "أوزاوا" شخصية لا تؤمن بالاستشارة أو بالإقناع أو بالتوضيح) في حدوث صراع خلف الكواليس قد يضر بوحدة الحزب الحاكم الجديد، خصوصا أن "أوزاوا" يعتبر نفسه مهندس عودة المعارضة إلى السلطة ومخطط برامجه ووعوده التي جذبت المقترعين بكثافة غير مسبوقة، بل يعتبر ما حدث مؤخرا حصيلة لجهوده الشخصية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في ضرب مفاصل حزب اليابان التاريخي الأقدم. على الرغم من الفضائح المالية التي لاحقته منذ مطلع العام الجاري وكانت سببا في إثارة الجدل حول استمراره في الحياة السياسية اليابانية.

الأمر الآخر الذي يجدر بنا الإشارة إليه وقد حدث ما حدث، هو أن التطورات الأخيرة تبشر بحدوث نقلة نوعية في علاقات طوكيو مع بكين والتي تعرضت للمد والجزر خلال حكم الحزب الليبرالي الحر. فالصينيون كثيرا ما اشتكوا من سياسات ومواقف الأخير – ولاسيما جناحه اليميني المحافظ – حول مسألة الغزو الياباني للصين و أقطار جنوب شرق آسيا في الحرب العالمية الثانية، قائلين أن ساسة ورموز الحزب الليبرالي يتهربون من إبداء الاعتذار والندم، بل ويدعون أن ما قام به جيشهم لم يكن سوى حملة لتحرير الجنس الأصفر من استعمار الجنس الأبيض، علاوة على أنهم يشجعون الأعمال والكتابات التي تهدف إلى تبييض صفحة ما قام به الجيش الياباني في الصين وسواها من أعمال قتل واغتصاب وسلب في الماضي. بينما تعتبر بكين أن قادة حزب اليابان الديمقراطي أقل عدوانية و أقرب تفهما لمواقف الصين حيال القضية المذكورة.

> مثلما كان متوقعا طبقا لاستطلاعات الرأي، جاءت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في اليابان في الثلاثين من أغسطس/ آب المنصرم والتي تنافس فيها ١٣٧٤ مرشحا على ٤٨٠ مقعدا، لصالح حزب المعارضة الرئيسي "حزب اليابان الديمقراطي" الذي حصل بقيادة زعيمه " يوكيو هاتوياما (٦٢ عاما) على ٣٠٨ مقاعد من مقاعد الغرفة الثانية للبرلمان، فيما نال منافسه اللدود "الحزب الليبرالي الحر" ١١٩ مقعدا فقط، علما بأن الحزب الأول كان يستحوذ في البرلمان الذي حله رئيس الوزراء "تارو أسو" في يوليو/ تموز الماضي على ١١٥ مقعدا مقابل ٣٠٠ مقعد للحزب الثاني.

وبهذه النتيجة نالت المعارضة ٦٨ مقعدا أكثر من العدد اللازم لكي تشكل حكومة دونما الدخول في ائتلاف مع أحزاب أخرى. لكن الحزب الفائز، رغم ذلك، سارع إلى إجراء مفاوضات مع عدد من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة لإدخال رموزها في التشكيل الوزاري الجديد أو لتعيينها في المناصب الاستشارية والرقابية، وذلك ردا على من تنبأ بأن الحزب الفائز سوف يمارس الديكتاتورية بما صار لها من مقاعد ونفوذ في البرلمان الجديد.

وقد توقف الكثيرون من المراقبين والمحللين أمام هذه النتيجة للقول بأن

نظام جديد للانتخابات

حسين عبدالرازق

> أعلن الرئيس محمد حسني مبارك في لقاء مع أعضاء الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي، أنه «علينا أن ننحاز إلى النظام الانتخابي الذي يحافظ على وحدة المجتمع واستقراره، ومازال النظام الفردي هو الأمثل»، نافيا بذلك ما نشر عن وجود اتجاه بين قيادات الحزب الوطني الحاكم لإجراء انتخابات مجلس الشعب القادم في عام ٢٠١٠ بنظام القوائم الحزبية النسبية، وأن القانون سيتم تعديله خلال دورة مجلس الشعب القادمة التي تبدأ في نوفمبر / تشرين الثاني القادم.

ولا أدري علي أي أساس ربط الرئيس بين النظام الفردي في الانتخابات العامة والحفاظ علي وحدة المجتمع واستقراره، إلا إذا كان يعتبر احتكار الحزب الوطني الديمقراطي – حزب الرئيس – للأغلبية المطلقة في مجلس الشعب، ومنع تداول السلطة عبر صندوق الانتخاب طوال ٣٣ عاما – أي منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ – تحقيقا للوحدة والاستقرار، وهو منطق خاطيء بكل المقاييس، فالديمقراطية كما عرفها العالم المتقدم تقوم في جوهرها علي الانتخابات الحرة النزيهة، وإمكانية تداول السلطة بين أحزاب متنافسة تطرح خططا وبرامج اقتصادية واجتماعية وسياسية يختار الناخبون البرنامج والحزب الذي يراه محققا لمصالحه، ويؤكد هذا الخيار في الانتخابات التالية أو يغيره حسب التجربة، وفي ظل هذه الديمقراطية يبدو احتكار حزب واحد للسلطة بصورة دائمة عنوانا علي وجود خلل في النظام وسبب لعدم الاستقرار، خاصة إذا كان هذا الاحتكار قد تحقق نتيجة تزوير الانتخابات لصالح حزب رئيس الجمهورية وافتقادها لحرية والتكافؤ.

لقد أجمعت الأحزاب المصرية جميعا – باستثناء الحزب الوطني – على رفض نظام الانتخاب بالمقاعد الفردية وطالبت بإقرار نظام الانتخاب بالقائمة النسبية غير المشروطة، وصاغت الأحزاب الرئيسية منذ منتصف التسعينيات مشروع قانون لمباشرة الحقوق الانتخابية «السياسية» وتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب لتطبيق هذا النظام.

والإجماع علي رفض نظام الانتخاب بالمقاعد الفردية يعود إلي أن هذا النظام المطبق في مصر منذ دستور ١٩٢٣، قد كشف بعد عودة التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ عن عيوب جسيمة أبرزها إعلاؤه للعوامل التقليدية المتخلفة مثل الانتماء لعائلة أو قرية أو قبيلة كمقياس أساسي للانحياز للمرشح، وبصرف النظر عن انتمائه لحزب معين أو طرحه برنامجا محددا، ووضوح تأثير القدرة المالية للمرشح على اختيار الناخبين، ويتضح الخلل في هذا النظام إذا دققنا النظر في نتائج انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ١٩٥٢، فعدد الفائزين من مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي لم يتجاوز ١٤٦ (أي ٧٩,٣٣٪ من أعضاء مجلس الشعب الذين تم انتخابهم في هذه الانتخابات وعددهم ٤٣٢)، ولكن هذه النسبة قفزت إلي ٠٦,٧١٪ بعد انضمام ١٦١ نائبا خاضوا الانتخابات كمستقلين وفي مواجهة مرشحي الحزب الوطني، ثم انضموا إلي الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بعد الفوز، فأي إهدار للمبادئ والقيم وتغييب للبرامج ولمفهوم الديمقراطية والانتماء الحزبي يتحقق في ظل هذا النظام الفردي، الذي يراه الرئيس النظام الأمثل والذي يحقق وحدة المجتمع واستقراره؟!، والحقيقة أنه يحقق المصالح الضيقة لأصحاب المصالح الخاصة الذين تجمعوا معا في كيان سموه «حزبا» وهو أبعد ما يكون عن مفهوم الحزب كما يعرفه العالم.

وفي نفس الوقت فالأحزاب التي أجمعت علي رفض نظام الانتخابات بالمقاعد الفردية لم تطرح نظام الانتخاب بالقائمة النسبية «الحربية» لتعارض ذلك مع الدستور والمنطق السليم حيث يحرم ٩٥٪ من المواطنين غير المنضمين للأحزاب السياسية المصرح بها من حق الترشيح لمجلس الشعب، ولصدور أحكام قاطعة من المحكمة الدستورية العليا ببطلان هذا النظام، وطرحت الأحزاب في مشروع القانون الذي تقدمت به لمجلس الشعب ولم ير النور، أن تجري الانتخابات في مصر طبقا لنظام القوائم النسبية المفتوحة والمنقوصة وغير المشروطة، سواء كانت قوائم حزبية أو قوائم مستقلين أو قوائم مشتركة من أكثر من حزب أو مشتركة بين حزب «أو أكثر» وعدد من المستقلين، ولا يشترط لفوز قائمة من القوائم وحصولها على عدد معين من المقاعد أن يتم التقدم بقوائم في كل الدوائر أو الحصول علي نسبة مئوية محددة من الأصوات علي مستوي الجمهورية، أو أن تكون القوائم كاملة ومطابقة للعدد المطلوب انتخابه.

وإضافة إلي ذلك فمشروع القانون حرص علي تأكيد مجموعة من المبادئ لتحقيق المساواة بين المواطنين وحرية ونزاهة الانتخابات للقضاء علي آفة التزوير.

–فنص مشروع القانون علي اشتراط أن يكون من بين المرشحين في كل قائمة والفائزين فيها ٢٥٪ علي الأقل من كلا الجنسين «الرجال والنساء».

– وتشكيل لجنة قضائية تسمي «لجنة الانتخابات العليا» تتكون من رئيس وثمانية أعضاء من بين مستشاري محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف تختارهم الجمعية العمومية لمحكمة النقض ومحكمة استئناف القاهرة، ويتفرغون لعملهم في اللجنة لمدة ٦ سنوات، وجميعهم غير قابل للعزل ويتبع في شأنهم القواعد المطبقة بشأن أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وتختص اللجنة بالهيمنة والإدارة والرقابة على العملية الانتخابية والاستفتاءات العامة وندب رؤساء اللجان العامة والفرعية وإعداد جداول القيد الانتخابي والفرز وإعلان النتائج، وتلتزم جميع الوزارات والإدارات العامة والهيئات التنفيذية التي يتصل عملها بالانتخابات والاستفتاءات بما تصدره اللجنة العليا من قرارات في هذا الشأن، وتضع تحت تصرفها الموظفين اللازمين للقيام بالأعباء الموكلة لتلك اللجنة.

– وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول قيد جديدة من واقع بيانات الرقم القومي والسجل المدني.

– ويكون لكل مرشح حق التنقل وعقد الاجتماعات والمؤتمرات العامة وتنظيم المسيرات داخل دائرته للقيام بالحملة الانتخابية بمجرد الإخطار ودون طلب تصريح، ولكل حزب سياسي أو أعضاء قائمة انتخابية الحق في فرص متكافئة في استخدام وسائل الاتصال، خاصة أجهزة الإعلام الرسمية من إذاعة وتليفزيون للدعاية لبرامجها الانتخابية، ويوقف العمل بقانون الطوارئ، إذا كانت حالة الطوارئ معلنة، بمجرد صدور القرار بدعوة الناخبين للانتخاب وحتي إعلان النتيجة النهائية.

– وجود رقابة دولية من الأمم المتحدة على الانتخابات.

إلي غير ذلك من المبادئ والقواعد الديمقراطية الواردة في مشروع القانون.

وإعلان الرئيس انحيازه لنظام الانتخاب بالمقاعد الفردية، لا يصادر حق الأحزاب والقوى الديمقراطية في الحركة والعمل طبقا لبرنامج واضح من أجل إقرار هذه المبادئ والأسس وتعبئة الرأي العام لتشكيل قوة ضغط لتعديل القانون وتوفير حد أدنى لانتخابات حرة نزيهة طبقا لنظام القوائم النسبية غير المشروطة والمفتوحة والمنقوصة والتي تحقق المساواة بين المواطنين جميعا.

عالة على إبداع الآخرين

فريدة النقاش

نجحت التجارب الأمريكية والصينية في إنتاج عقارات مضادة لفيروس إنفلونزا الخنازير تسعى الحكومة المصرية لاستيرادها وقبل سنوات كانت جنوب إفريقيا قد نجحت في إنتاج دواء لمعالجة مرض الإيدز الذي ينتشر في القارة الإفريقية على نطاق واسع كما نجحت كل من الهند وباكستان وإيران في تطوير العلوم النووية محلياً وصولا لإنتاج قنابل نووية فعلاً في كل من الهند وباكستان، بينما إيران تجري على الطريق ذاته، يحدث هذا بينما كانت لمصر خبرة في علوم الطاقة النووية منذ خمسينيات القرن الماضي.. وانتهي بنا الأمر لأن نتلكأ خلف دول كبرى وصغرى لنشتري منها مفاعلات من أجل إنتاج الكهرباء.

بل ويكشف الدكتور «محمد طه القللي» –رئيس هيئة الطاقة الذرية –أن عدداً متزايداً من مهندسي الهيئة يقدمون استقالاتهم بسبب شح الموارد، وتآكل كل الأجهزة وخروج عشرات الخبراء إلى المعاش وتهالك أسطول النقل الذي تملكه الهيئة ولم تدخل عليه أية تجديدات منذ ربع قرن وهناك أكثر من ستمائة وخمسين عاملاً يحصلون على رواتبهم من صندوق دعم البحوث بسبب عجز بند الأجور. وحين تطلب الهيئة أجهزة جديدة يقولون لنا «محظور» ودفع أموال البحوث للأجور معناه تعطيل أو وقف البحوث.

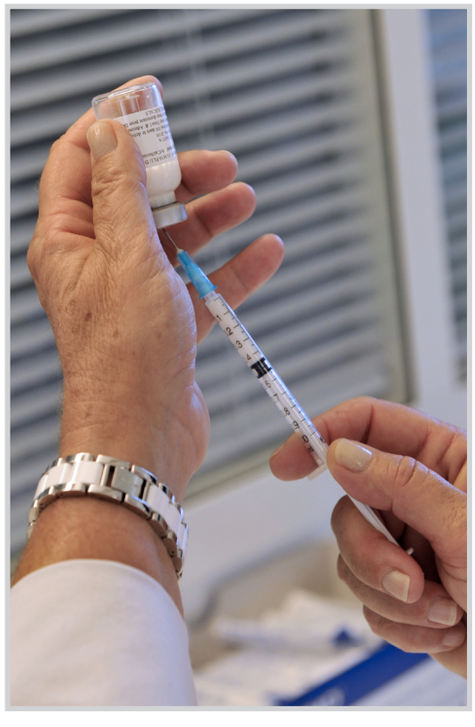

وقبل سنوات قليلة كان رئيس هيئة البحوث الدوائية قد صرح بأن مصر اضطرت للاستعانة بباحثين من الهند والصين لإجراء بحوث دوائية تحتاجها الشركات، لأن الغالبية العظمي من البحوث الموجودة في الجامعات والمراكز تمت على الصعد النظرية لاستكمال أوراق ترقية الأساتذة والباحثين دون أي مردود عملي تطبيعي.

وهكذا يكون من حق الباحثين الأجانب وشركات الأدوية المتعددة الجنسية أن تمسك برقابنا وتتحكم في معطيات تطورنا البحثي والعلمي لأننا أفقرنا مؤسساتنا ماديا ومعنويا، وانتهجنا سياسات أدت إلى تدهور التعليم وموت المدرسة على حد وصف أحد الباحثين.

وسبقتنا إسرائيل العدو التاريخي للأمة العربية – والتي نشأت قبل استقلال مصر بثماني سنوات فحسب، سبقتنا في كل مجالات البحث العلمي الذي خصصت له ميزانيات تفوق كل ميزانيات البحث العلمي في البلدان العربية، وحق لها – والأمر كذلك – أن تأتي جامعاتها في مقدمة الجامعات العالمية من حيث جودة الدراسة والقدرات العلمية والمادية وتأتي جامعاتنا في ذيل القائمة.

وكان طبيعيا والأمر كذلك أن يبرز علماؤنا وأساتذتنا النابغون في الخارج بعد أن طردتهم بلادهم بسبب الإهمال والترهل وغياب المشروع الوطني المبني على أساس من العلم والتخطيط المستقبلي واستراتيجية للنهوض الشامل ويكفي أن نعرف أن العداء للتخطيط أدى لإلغاء وزارة التخطيط أصلا، وكان طبيعيا أيضا أن تستورد الحكومة – في خبر لم تكذبه وزارة الصحة – دواءً فاسداً بملايين الجنيهات ضد أنفلونزا الخنازير وذلك بدلا من أن تستنهض مؤسساتها البحثية وباحثيها الأكفاء – وهم كثيرون لكنهم محبطون – لكي يجتهدوا تماما كما اجتهد الآخرون للوصول إلى أمصال وأدوية ضد وباء يهدد انتشاره ملايين المصريين إذا ما أصاب البلاد كوباء لا قدر الله.

الحق أنه ليس الإهمال والترهل وحدهما ولكن قبلهما وبعدهما السياسة والمصالح التي تخدمها وهيمنة مافيا الاستيراد ضمن هيمنة الثروة على السلطة، فهؤلاء المستوردون ليسوا في حاجة إلى الإبداع الوطني لا في مجالات البحث والعلم ولا في تطوير الصناعة، لأنهم يستوردون كل شيء ويراكمون أرباحا بالمليارات، ويحاربون بشراسة كل من تسول له نفسه أن ينفخ الروح في مؤسسات البحث العلمي، مستهدفا النهوض بالإنتاج الوطني لأن حالة التبعية التي دخلت فيها البلاد بعمق مربحة ومريحة لهؤلاء الذين أمسكوا بزمام الثروة والسلطة وزواج الفساد بينهما حتى أصبحت بلادنا تعيش عالة على الإنتاج البحثي والعلمي لآخرين.

كان بعض هؤلاء الآخرين قد حصل على الاستقلال بعد ما حصلت عليه مصر بسنوات ويكفي أن جنوب إفريقيا التي حارب شعبها الاستعمار والفصل العنصري لسنوات وصلت إلى حكم نفسها بنفسها عام ١٩٩٤ فقط.

يبقى أن النهوض الجدي بالبحث العلمي والإبداع الوطني سيكون وليد سياسات جديدة بديلا عن التبعية والطفيلية والفساد.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com